



أعلن الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن إطلاق عدد جديد من الخدمات الحكومية الرقمية عبر منصة «مصر الرقمية» في إطار مشروع رقمنة الخدمات الحكومية.

وقال «طلعت» في تصريحات خاصة لـ«المصري اليوم» إنه تم مؤخرا إطلاق عدد 15 خدمة حكومية جديدة عبر منصة مصر الرقمية بالإضافة إلى الخدمات المتاحة حاليا ويصل عددها إلى 60 تمت إتاحتها تدريجيا بداية العام الجاري. وتابع الوزير: إن إجمالي الخدمات الحكومية المقدمة عبر المنصة أصبح حاليا 75 خدمة بعد إدخال الخدمات الجديدة. وأوضح أن الخدمات الجديدة تتضمن خدمات الأحوال المدنية، التي تتيح استخراج البطاقات الشخصية وبدل الفاقد وبدل التالف إلى جانب إمكانية الحصول على مستخرج رسمي من شهادات الميلاد عبر المنصة حاليا. وتابع إن من بين الخدمات الجديدة المرقمنة الجديدة والمتاحة عبر منصة مصر الرقمية خدمات «التوثيق».

وأوضح الوزير أن الخدمة ستكون رقمية بالكامل، بداية من طلب الخدمة حتى الحصول على البطاقات أو الشهادات المطلوبة ويمكن توصيلها حتى باب المنزل.

وأشار إلى أن عدد المشتركين على منصة مصر الرقمية وصل إلى 2.2 مليون مواطن، مقابل 1.8 مليون مواطن حتى منتصف أبريل الماضي، كما بلغ عدد الطلبات المقدمة عبر المنصة حتى الآن 3.2 مليون طلب للحصول على خدمات: الشهر العقاري، والسجل التجاري، والتوثيق، والتموين، وخدمة مركباتي، وخدمة رخصتي، والمحاكم، والضريبة العقارية، مقابل 1.8 مليون طلب حتى منتصف إبريل الماضي.

وأكد «طلعت» استمرار العمل على رقمنة الخدمات الحكومية لانتهاء منها بالكامل على نهاية العام الجاري بحسب استراتيجية الوزارة، منوهاً بأن هذه الاستراتيجية تعتمد على تبني أحدث التكنولوجيا العالمية لخلق مجتمع رقمي متكامل يتم من خلاله تقديم خدمات حكومية متميزة، ما يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين.

وقال: «استراتيجية مصر الرقمية تضم ثلاثة محاور هي: التحول الرقمي، وبناء القدرات، ورعاية الإبداع، وترتكز على ثلاث ركائز هي: بنية تحتية كفاء، وريادة دولية، وسياس تشريعي وحوكمي». وأوضح الوزير أن رقمنة الخدمات الحكومية تأتي في إطار مشروع يتم تنفيذه باستثمارات 3 مليارات جنيه لرقمنة الخدمات الحكومية وإتاحتها من خلال منافذ متعددة تلائم كافة أفراد المجتمع، وهي منصة مصر الرقمية التي سجل عليها أكثر من 2.2 مليون مستخدم حتى الآن، موضحا أن مكاتب البريد المتاحة والمنشرة في كافة محافظات مصر لديها إمكانيات لتقديم خدمات المنصة الرقمية لإتاحتها لكل الجمهور، فضلا عن إمكانية الحصول على الخدمات من خلال مركز الاتصال (15999).

وأوضح «طلعت» أن أبرز المشروعات الخدمية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع قطاعات الدولة لتحقيق التحول الرقمي تتضمن تطوير منظومة الحيازة الزراعية وإصدار الكارت الذكي للفلاح، وميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، وميكنة المستشفيات الجامعية، والتحول الرقمي في التشخيص الطبي، وكذلك في منظومة التعليم العالي بالإضافة إلى إصدار مليون ونصف بطاقة مدفوعات للعمال غير المنتظمة؛ موضحاً أنه في إطار تحقيق التحول الرقمي يتم أيضاً العمل على تطوير أداء الحكومة من خلال التعاون مع قطاعات الدولة في تنفيذ مشروع انتقال الحكومة إلى العاصمة الإدارية الجديدة للتحول إلى حكومة ذكية تشاركية لا ورقية، وكذلك في تنفيذ مشروعات منظومة إنفاذ القانون، وعدالة مصر الرقمية، والتحول الرقمي في السجون، والتحول الرقمي في منظومة إدارة أملاك الدولة، والرقم القومي للعقارات.

وفيما يتعلق بالإعداد للانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، قال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إنه جارٍ العمل على رقمنة الوثائق الحكومية، موضحاً أنه تم اختبار جميع التطبيقات التخصصية بالوزارة ليتم تهجير بياناتها للمنظومة الجديدة، حيث تم حصر وتدقيق 854 تطبيقاً، وتم التسلم من 38 جهة، وجرى إعداد خطة تهجير البيانات والاختبارات النهائية بمركز البيانات الموحد فور تسلمه.. كما تم اختبار تطبيقات الأرشيف الرقمي والمراسلات ودورات العمل على البيئة الحوسبية المؤقتة، كما يجري العمل على الانتهاء من تشغيل تطبيقات: إدارة الموارد البشرية، وإدارة البرامج والمشروعات القومية، والرواتب، والمشتريات، والتوقيع الإلكتروني.